

■ الشيخ محمد بن راشد: دبي رسّخت مكانتها كمركز للتكنولوجيا



تشين والحوسبة السحابية وغيرها، نحو تحقيق أهدافها الطموحة كنموذج لمدينة المستقبل".
المصدر (صحيفة الخليج الإماراتية، بتصرّف)

أكد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، أنّ "تبنّي أحدث الحلول والتطبيقات التكنولوجية، يمثل حجر زاوية في رؤية دولة الإمارات للمستقبل، مع ما يستدعيه ذلك من تعزيز جسور التواصل مع أهم وأبرز مطوري الحلول التقنية والمعلوماتية من مختلف أنحاء العالم امتداداً لنهج الإمارات التنموي القائم على مبدأ توطيد الشراكة مع المؤسسات العالمية الكبرى والمستثمرين وأصحاب الفكر المبدع في شتى المجالات، فضلاً عن الدور المهم الذي تضطلع به الإمارات في تعزيز الحوار العالمي حول سبل توظيف التكنولوجيا في خدمة الإنسان وضمان راحته ورفاهيته".

وشدد على أنّ "دبي نجحت في ترسيخ مكانتها كمركز للتكنولوجيا ومقر لأهم مطوريها من مختلف أنحاء العالم، في إطار من الشراكة والتعاون مع أكبر الأسماء المتخصصة في هذا المجال، مع مواصلة تعزيز قدراتها بتطوير بنائها التحتية التكنولوجية وتوظيف أحدث الحلول الذكية والتطبيقات مثل الذكاء الاصطناعي والبلوك

■ شقير يبحث سبل تطوير العلاقات الاقتصادية مع المكسيك



الثنائية إلى الامام، خصوصاً وأنّ لبنان يتمتع باقتصاد حيوي وموقع مميز في قلب المنطقة العربية".
المصدر (موقع اتحاد الغرف اللبنانية، بتصرّف)

بحث رئيس اتحاد الغرف اللبنانية، محمد شقير في مقر غرفة بيروت وجبل لبنان مع سفير المكسيك لدى لبنان خوسيه اغناسيو مدرارو، سبل تطوير العلاقات الاقتصادية وتعزيز التعاون بين القطاع الخاص في البلدين، مؤكداً "اهتمام القطاع الخاص اللبناني بتنمية العلاقات الاقتصادية مع المكسيك التي تحتضن جالية لبنانية كبيرة وفاعلة بإمكانها أن تلعب دوراً مميزاً في زيادة التعاون بين رجال الاعمال في البلدين".

وأوضح شقير أنّ "هناك الكثير من الفرص الواعدة التي يمكن العمل عليها بشكل مشترك، ومن الضروري ايجاد إطار للتواصل والتنسيق بين القطاع الخاص لاستفادة منها"، مشيراً إلى "ضرورة زيادة التبادل التجاري الذي لا يزال في مستويات متدنية"، داعياً إلى "تسهيل دخول المنتجات اللبنانية التي تتمتع بأعلى المواصفات إلى الاسواق المكسيكية".

بدوره شكر سفير المكسيك شقير على اهتمامه بتطوير العلاقات الاقتصادية الثنائية، مشيراً إلى "رغبة المكسيك بدفع هذه العلاقات

■ تونس: موازنة 2019 بلا ضرائب



الاستثمار وخلق مزيد من فرص العمل.
المصدر (موقع CNBC عربي، بتصرف)

تتجه الحكومة التونسية إلى تخفيف الضرائب على الشركات في بعض القطاعات وعدم فرض أي ضرائب جديدة على الأفراد والمؤسسات خلال العام المقبل وذلك بعد زيادات مستمرة على مدى أعوام أثارت احتجاجات عنيفة.

وتسعى تونس إلى تحقيق نمو اقتصادي بنسبة 3.1 في المئة مقارنة مع 2.6 في المئة متوقعة هذا العام و1.9% في 2017.

وستزيد موازنة تونس في 2019 بنسبة 8% إلى حوالي 40.6 مليار دينار. في حين تخطط الحكومة إلى خفض العجز من نحو 5 في المئة متوقعة هذا العام إلى 3.9 في المئة العام المقبل.

وستخفف تونس الضرائب على شركات في قطاع الصناعات المعملية والتكنولوجية والكهربائية والميكانيكية وصناعة النسيج والأدوية من 25% إلى 13.5% سعياً لتخفيف الضغط على الشركات ودفع

■ عجز الموازنة الفدرالية الأميركية يسجل أعلى مستوى منذ 2012



فائضاً قدره 119.1 مليار دولار، مقارنة مع عجز بنحو 7.8 مليار دولار خلال نفس الفترة من 2017.
المصدر (موقع CNBC عربي، بتصرف)

قفز عجز الموازنة الفدرالية في الولايات المتحدة ليصل إلى 779 مليار دولار في السنة المالية 2018 المنتهية في سبتمبر (أيلول) الماضي، وهو أعلى مستوى منذ عام 2012 وسط التخفيضات الضريبية وزيادة الإنفاق، بحسب وزارة الخزانة الأمريكية.

وكشفت بيانات وزارة الخزانة عن ارتفاع عجز الموازنة الأمريكية إلى 779 مليار دولار، بزيادة قدرها 113 مليار دولار ما يعادل 17% مقارنة مع الفترة المالية السابقة والمنتهية في سبتمبر 2017. كما سجلت الإيرادات الفدرالية ارتفاعاً طفيفاً بمقدار 14 مليار دولار خلال العالم المالي 2018، في حين ارتفعت النفقات بنسبة 3.2% ما يعادل 127 مليار دولار.

وجاء صعود المصروفات مع ارتفاع فوائد الدين العام بنسبة 14% والضمان الاجتماعي بـ4% وزيادة الإنفاق على الدفاع بنحو 6 في المئة. وكانت سجلت الموازنة الحكومية خلال شهر سبتمبر المنصرم

■ ارتفاع هجودات المركزي الكويتي 15.6 في المئة



لكثير من العوامل والظروف لكنه يستند إلى عدد من المشاريع الحالية والمستقبلية التي تبنيها الكويت".
المصدر (موقع النشرة الاقتصادي، بتصرف)

كشف المركزي الكويتي في تقرير صادر عنه عن ارتفاع موجوداته خلال شهر سبتمبر (أيلول) الماضي بنسبة 15.6% على أساس سنوي.

وبلغت أصول المركزي الكويتي بنهاية أيلول الماضي 10.53 مليار دينار (34.81 مليار دولار)، مقابل 9.11 مليار دينار (30.11 مليار دولار) خلال الشهر ذاته من العام 2017.

على سعيد آخر، أشار مدير إدارة الجمارك الكويتية جمال الجلاوي، إلى أن "الكويت تسعى لزيادة إيراداتها الجمركية إلى 2.64 800 مليار دولار، بحلول السنة المالية التي ستبدأ في 2030، من نحو 332 مليون دينار في 2017-2018 التي انتهت في 31 آذار الماضي. ويعني ذلك أن الزيادة المستهدفة في السنة المالية 2030-2031 تبلغ نحو 141 في المئة".

وأوضح الجلاوي، أن "هذا المسعى هو هدف استراتيجي يخضع